حوافز ومعوقات القطاع الإنتاجي خارج المحروقات في الجزائر
-دراسة تحليلية-

د. زينة قمري

جامعة 20أوت1955 سكيكدة، gomrizina@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2014/11/27 **تاريخ المراجعة:** 2016/07/04 **تاريخ القبول:** 2016/07/19

ملخص

يعتمد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات فهو يمثل المورد الرئيسي وشبه الوحيد للمداخيل من العملة الصعبة حيث تقدر نسبة صادرات هذا القطاع بحوالي 98% من إجمالي الصادرات لسنة 2012، مما جعل الاقتصاد الجزائري يتميز بالحجم الصغير للقطاع الصناعي خارج المحروقات (لم يتجاوز 8 % من الناتج الداخلي الخام منذ سنة 2000). إذن، النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار المحروقات. السؤال الذي يمكن طرحه هو: ما هي مقومات استراتيجية السلطات الجزائرية في تنويع اقتصادها و تنمية القطاع الإنتاجي خارج المحروقات؟

الكلمات المفاتيح: الاقتصاد الجزائري، المرض الهولندي، لقطاع الإنتاجي خارج المحروقات، الحوافز، المعوقات.

Incitations et contraintes du secteur productif hors hydrocarbures en Algérie
-Etude analytique-

Résumé

L'économie algérienne dépond du secteur des hydrocarbures qui représente la principale ressource et presque le seul revenu en devises (les exportations des hydrocarbures représentent 98 % du total des exportations en 2012). Parmi ses caractéristiques, la petite taille de son secteur industriel hors hydrocarbures (qui n'a pas dépassé 8 % du PIB depuis 2000). La croissance économique est très dépendante du prix des hydrocarbures. La question que l'on peut se poser est la suivante : quelle est la stratégie adoptée par les autorités algériennes pour diversifier l'économie et développer le secteur productif hors hydrocarbures?

Mots-clés: Economie algérienne, syndrome hollandais, secteur productif hors hydrocarbures, incitations ,contraintes.

Incentives and obstacles of the productive sector outside hydrocarbon in Algeria
-Analytical study-

Abstract

The Algerian economy depends on hydrocarbons sector, which represents the most important and the main source of hard currency; for the year 2012; the percentage of oil export was approximately 98% of the total exports. Algerian economy has become characterized by a small industrial sector outside hydrocarbon (which contributes about 8% of GDP in 2000). The economic growth in Algeria heavily depends on hydrocarbon prices. The aim of this study is to answer this question: what is the strategy adopted by the Algerian authorities to diversify the economy and to develop its productive sector outside the hydrocarbon sector?

Key words: Algerian economy, Dutch disease, productive sector outside hydrocarbon, incentives, constraints.

المؤلف المرسل: زينة قمري، gomrizina@yahoo.fr

مقدمـــة

عرفت الجزائر إصلاحات عديدة، ولأجل ذلك تم إنفاق مئات المليارات من الدولارات دون أن يتم الإقلاع بالاقتصاد الوطني. حسب بعض المؤشرات، ويبدو أن الاقتصاد الجزائري في صحة جيدة بعد استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية منذ سنة 1999، لكن ذلك لم يؤد إلى تغيرات هيكلية في الاقتصاد، بل يخفي وضعية اقتصادية متدهورة. إذ احتل قطاع المحروقات أهمية متزايدة في الاقتصاد الوطني حيث مثل منذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي أكثر من 98 % من مجموع الصادرات، وأكثر من 70 % (باستثناء سنة 2009) من إيرادات الميزانية. بينما بقي القطاع خارج المحروقات مهمشا ومرتبطا في جانب كبير منه بقطاع المحروقات عن طريق الميزانية العمومية، إذ إن القطاعات التي تنمو أكثر كقطاع البناء والأشغال العمومية هي القطاعات التي تستفيد من الطلب العمومي. بينما قطاع التصنيع في الجزائر لم يكن موضوع اهتمام خاص من طرف السلطات العمومية، فالسياسة الوحيدة الخاصة به هي عملية التطهير المالي المتكرر الذي كلف الخزينة العمومية أكثر من 40 مليار دولار (ما يعادل 3000 مليار دينار) حتى سنة 2009 دون التوصل إلى وضع نهاية للاستدانة المتكررة للمؤسسات العمومية. بالإضافة إلى الخصخصة التي سجلت تأخرا معتبرا .

تبدو الإرادة السياسية موجودة في الجزائر، لأنه و لأول مرة منذ بداية السبعينيات، انطلقت فكرة السياسة الاقتصادية الجديدة **(انظر الإطار رقم 2)** و التي دخلت حيز التنفيذ في نهاية سنة 2007. تطمح هذه السياسة إلى استعمال الريع البترولي لتنويع الاقتصاد عن طريق الدعم المالي والاستراتيجي للقطاعات الصناعية ذات الأولوية. إذا كانت النية حسنة، فإن نجاح السياسة الاقتصادية الجديدة مرتبط بترقية الحوافز الممنوحة للقطاع الإنتاجي.

مشكلة الدراسة:

بناء على ما سبق يتم طرح الإشكالية الآتية:

ما هي مقومات استراتيجية السلطات الجزائرية في تنويع اقتصادها و تنمية القطاع الإنتاجي خارج المحروقات؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة الموضوع تطرح الفرضيات الآتية:

- وضعت الجزائر استراتيجية ترمي إلى تنويع اقتصادها.
- توجد معوقات تعرقل عملية النهوض بالقطاع الإنتاجي.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة بالنظر إلى هشاشة الاقتصاد الجزائري بسبب اعتماده في إيراداته على مورد شبه وحيد هو قطاع المحروقات. و بالتالي تأتي ضرورة البحث في الإجراءات المتخذة للتخفيف من حدة هذه التبعية.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الورقة إلى المساهمة في المناقشات التي تدور في الوقت الحاضر حول اعتماد الجزائر في إيراداتها على مورد شبه وحيد وبالتالي البحث في الإجراءات المتخذة أو الواجب اتخاذها بهدف ترقية القطاع الانتاجي خارج المحروقات وتنويع الاقتصاد الوطني والوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون ذلك.

منهجية الدراسة:

لمعالجة الموضوع والإجابة على الإشكال المطروح سابقا، تم اعتماد الأسلوب الوصفي التحليلي. لوصف الوضعية التي آل إليها الاقتصاد الجزائري و تحليلها للوصول إلى مواطن القوة التي يتميز بها ومواطن الضعف التي يشكو منها.

وتم تقسيم الإطار العام للموضوع إلى المحاور الرئيسية الآتية:

أولا: واقع القطاع الإنتاجي خارج المحروقات في الجزائر.

ثانيا: المجهودات المبذولة للنهوض بالقطاع الإنتاجي خارج المحروقات.

ثالثا: معوقات قيام قطاع إنتاجي خارج المحروقات.

رابعا: الاستنتاجات والاقتراحات.

أولا: واقع القطاع الإنتاجي خارج المحروقات :

من خلال **الشكل رقم 1** الذي يمثل نسبة كل من المحروقات والصناعة والخدمات و البناء والأشغال العمومية من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى2012 يتضح أن حصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام مثلت في المتوسط نسبة 5.58 % تقريبا خلال الفترة 2001 – 2012 مسجلة 7.18 % كأعلى نسبة سنة 2001، وهذا يبين أن النشاط الصناعي يميل نحو الانكماش المستمر على المدى الطويل بدرجات متفاوتة. وبالمقابل، مثلت حصة المحروقات في الناتج الداخلي الخام في المتوسط نسبة تقدر بـ 37.83 % خلال نفس الفترة، ويمثل قطاع السلع غير القابلة للتبادل (الخدمات والبناء والأشغال العمومية) في المتوسط نسبة 30.24% من الناتج الداخلي الخام خلال نفس الفترة .

إن النمو الحاصل في قطاع البناء والأشغال العمومية يولده بنسبة كبيرة دعم الدولة للنمو. والملاحظ أن النمو المسجل في قطاع السلع غير القابلة للتبادل ساهم بموضوعية في تأخر التصنيع، وهي وضعية أصبحت تدعو إلى القلق. فالصناعة خارج المحروقات لا تساهم إلا بنسبة هامشية في النمو الاقتصادي.

من جهة أخرى وخلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2012 تضاعفت قيمة الواردات الجزائرية بأكثر من خمس مرات **(الشكل رقم 2)**، ولم يسبق أن وصلت نفقات الجزائر المخصصة للواردات إلى هذا المستوى الخطير، إنه مسار فوضوي ومضر باقتصاد البلاد. ففي الفترة الحالية تواجه الجزائر خطرا مزدوجا: وصول قيمة فاتورة الواردات إلى مستويات مرتفعة من جهة، وتلف القطاعات الإنتاجية لصالح المستوردين من جهة أخرى، فالمنافس الأكبر للمنتج هو المستورد.

كيف يتم تفسير هذه النتائج التي لا تقبل الجدل؟ هل هي ناتجة عن المرض الهولندي[1] أم عن أسباب هيكلية؟

1. علاقة الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي:

تجدر الإشارة إلى أن الدراسات الأكاديمية التي كرست للتحقق الميداني من نظرية المرض الهولندي[2]، لكن مع عدم الوصول إلى استنتاج عام، سلطت الضوء على وضعيات مختلفة. وعلى الرغم من ذلك، تستمر هذه النظرية في المحافظة على مكانتها في النقاشات النظرية.

فالجواب عما إذا كان الاقتصاد الجزائري يعاني من المرض الهولندي ليس سهلا، و السبب أن الاقتصاد الجزائري يحمل كل أعراض المرض الهولندي لكن لا يحمل ميكانيزماته[3]، لأن الاقتصاد الجزائري يتميز بتكوين قطاعي يتفق أكثر فأكثر مع التكوين الذي وصفته نظرية المرض الهولندي والذي يتميز بـ:

•نمو قوي في قطاع المناجم (المحروقات في حالة الجزائر). حيث تم استثمار حوالي 21 مليار دولار في هذا القطاع خلال الفترة 2000– 2005 و 32 مليار دولار بين 2005– 2006؛

•نمو معتبر في قطاع السلع غير القابلة للتبادل: البناء والأشغال العمومية و الخدمات؛

•تدهور القطاع الصناعي (السلع القابلة للتبادل) وبالأخص العمومي؛

والجواب على التساؤل المطروح سابقا يدعو إلى دراسة تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي TCER للدينار الجزائري، إذ هو القناة الوحيدة التي يعمل بها المرض الهولندي. وتجذر الإشارة هنا إلى أن تراجع التصنيع في نظرية المرض الهولندي يتم حصريا من خلال قناة اتصال وحيدة هي ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي، ما يؤدي إلى تعديل في الأسعار النسبية لصالح قطاع السلع غير القابلة للتبادل (الخدمات) على حساب القطاعات القابلة للتبادل غير المعنية بالرواج (التصنيع والفلاحة).

بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد الدولي، يبدو أنه لا يمكن الحديث عن المرض الهولندي ما دام سعر الصرف الفعلي الحقيقي مال نحو الانخفاض خلال فترة الرواج 2001–2012 بينما لم تتوقف شروط التبادل عن الارتفاع، باستثناء سنة 2009، كما يوضحه **الشكل رقم 3.**

من الواضح إذن أنه لا توجد علاقة بين تطور شروط التبادل وتطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

يمكن تفسير هذه الوضعية، التي أقل ما يمكن القول عنها أنها متناقضة، أن هدف سياسة الصرف في الجزائر منذ سنة 1995 هو تثبيت سعر الصرف الفعلي الحقيقي بالنسبة إلى سلة من العملات المرجحة حسب وزن أهم شركاء الجزائر التجاريين[4] وذلك باتخاذ إجراءات تعقيم لقطع قناة الاتصال بين عرض النقود و سعر الصرف **(انظر الإطار رقم 1)** .

ثانيا: الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع الإنتاجي خارج المحروقات:

1. على المستوى الاقتصادي الكلي:

على هذا المستوى، تتمثل الجهود الداعمة لقيام قطاع إنتاجي في الحوافز المتعلقة أساسا بسياسة الاستثمار في الممتلكات العمومية التي ترفع من مردودية الصناعة:

- البنيات التحتية والنقل،
- رأس المال البشري المرتبط بالصناعة (تقنيون، مهندسون، مسيرون)،
- سياسة الإبداع.

في حالة الجزائر، تبدو الحوافز الاقتصادية الكلية موجودة من خلال البرنامج الواسع للتجهيز العمومي خلال الفترة 2005–2009 بمبلغ إجمالي قدره 144 مليار دولار (ما يعادل 126 % من الناتج الداخلي الخام لسنة 2006). ينقسم هذا البرنامج إلى ثلاثة عناصر رئيسية: البرنامج التكميلي لدعم النمو وهو الأهم، وبرنامج تنمية مناطق الهضاب العليا والبرنامج الخاص بولايات الجنوب.

سمح ارتفاع إيرادات الميزانية فعلا بمخطط تمويل استثمارات معتبر. فنفقات الاستثمار عرفت ارتفاعا محسوسا (تضاعفت ب 8.5 في قوانين المالية بين 2000 و 2007). إن ويهدف البرنامج التكميلي لدعم النمو طموح وتمويله بنسبة 85 % إلى:

•تحسين ظروف معيشة السكان باستثمار مكثف في السكن والتكوين،

•تنمية البنيات التحتية الأساسية (النقل، والماء، وتجديد المناطق الحضرية)

يهدف التمويل المتبقي إلى دعم التنمية الاقتصادية (بنسبة كبيرة الفلاحة)، وعصرنة القطاع العمومي و تنمية التكنولوجيات الجديدة. وأولويات هذا البرنامج حفزتها ضرورة إعادة توزيع جزء من الارتياح المالي على السكان، وإعادة بناء البنية التحتية التي دمرت مع غياب الاستثمار خلال التسعينيات. غير أن تنفيذ هذا البرنامج أثار بعض التساؤلات، خصوصا أن القرارات المتخذة بشأن الاستثمارات قد تمت دون إجراء الدراسات الأولية اللازمة. علاوة على ذلك فإن ضعف قدرة الوزارات على إدارة المشاريع أدت إلى تمديد آجال هذا البرنامج الاستثماري الواسع.

فيما يتعلق بالتكوين، فبالإضافة إلى تطوير البنيات التحتية الأساسية، من المهم أيضا أن يتلاءم محتوى البرامج ونمط التدريس مع احتياجات سوق العمل والقطاع الإنتاجي. وفي هذا الإطار يكون التكوين المهني أساسيا. وللوفاء بهذا الغرض، وضعت الجزائر برنامجا واسعا لتأهيل نظام التكوين المهني. التوجهات النوعية للحكومة الجزائرية بهذا الخصوص كانت مشجعة: إعادة تأهيل وتنمية الحرف اليدوية، وتنمية فروع جديدة مرتبطة بالتكنولوجيات والاحتياجات الجديدة، وتطوير التعلم من خلال التكوين المتواصل والتعلم عن بعد. ويعرف التكوين المهني في القطاع الخاص هو الآخر تطورا ملحوظا ويأتي ليكمل المجهود العمومي. ويبقى التحدي الكبير والمتمثل في ضمان خدمة ذات نوعية وفي آجال قصيرة.

إن نجاح السياسة الاقتصادية الجديدة يتعلق في جانب كبير بالحوافز التي بإمكانها التأثير على تنمية القطاع الإنتاجي والمتمثلة في الحوافز الاقتصادية الجزئية والمؤسساتية والتي سوف يتم التطرق إليها فيما يأتي.

2. على المستوى الاقتصادي الجزئي:

إن الحوافز الموجهة نحو القطاع الإنتاجي على المستوى الاقتصادي الجزئي توجد على مستويين: على مستوى الإنتاج وعلى مستوى التصدير. وبالفعل: فإن تجارب البلدان التي نجحت في تطوير قاعدة إنتاجية تنافسية تبين أن القطاع يجب أن يكون موجها في جزئه نحو التصدير وليس فقط نحو السوق المحلية التي في الغالب لا تشجع على الإنتاجية والتنافسية.

تمر الحوافز التي بإمكانها تشجيع خلق المؤسسات و تحفيز القطاع الإنتاجي بسياسة تخفيض تكلفة المدخلات ورفع الربحية وزيادة المنافذ خاصة من خلال (والقائمة ليست حصرية):

- تخفيض تكلفة المعاملات (الإجراءات الإدارية المختلفة، وآجال التوريد)،
- منح المزايا الجبائية،
- ترقية الاستثمار،
- سياسة الأسعار على المدخلات (تخفيض الرسوم على الواردات)،
- سياسة قروض بنكية تتلاءم و احتياجات القطاع الإنتاجي: قروض أكثر بتكلفة أقل.

تتمثل حوافز التصدير في تشجيع زيادة المنافذ، من خلال:

- سياسة الصرف (على المدى القصير)،
- تطوير مناطق التجارة الحرة،
- وجود قانون استثمار خاص بالمؤسسات المصدرة، وطنية أو أجنبية،
- تطبيق برنامج تأهيل يسمح بتحسين نوعية المنتجات والإنتاجية، بالإضافة إلى مرافقة المؤسسات في البحث على منافذ خارجية.

فيما يخص الجزائر، فإن الحوافز للاستثمار والتصدير الإنتاجي موجودة منذ سنة 2001 من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) . إذا كان الاستثمار يتعلق بقطاع إنتاج السلع، سواء كان محليا أو أجنبيا، فإنه لا يخضع إلى أي ترخيص مسبق، بل يكفي فقط الإدلاء ببيان استثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للاستفادة من بعض المزايا الجبائية الممنوحة بموجب الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتضمن تطوير الاستثمار بالإضافة إلى الامتيازات التي جاء بها قانون المالية لسنة 2011. (مثلا تستفيد من إعفاء دائم العمليات المدرة للعملة الصعبة ولا سيما عمليات البيع الموجهة للتصدير، وتتوقف الاستفادة من هذا الإعفاء على تقديم المعني إلى المصالح الجبائية وثيقة تثبت دفع هذه الإيرادات لدى بنك متوطن بالجزائر)

و تتمثل المزايا التي تمنحها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب النظام العام والنظام الاستثنائي فيما يلي[5]:

ا- النظام العام:

مرحلة الإنجاز: لمدة 3 سنوات

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة،
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثناة،
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية على المقتنيات العقارية.

مرحلة الاستغلال: إعفاء من 1الى 3 سنوات.

- الضريبة على أرباح الشركات IBS.
- الرسم على النشاط المهنيTAP.

ملاحظة: يمكن لهذه المدة أن تمتد إلى 05 سنوات بالنسبة للمشاريع التي تخلق 100 منصب شغل خلال بداية النشاط.

ب- النظام الاستثنائي: وتستفيد من هذا النظام المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني كالتكنولوجيات الحديثة وحماية الموارد الطبيعية، واقتصاد الطاقة والتنمية المستدامة.

مرحلة الإنجاز: 03 سنوات.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة.
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثناة.
- حقوق التسجيل 2%بالنسبة لعقود إنشاء المؤسسات ورفع رأس المال الاجتماعي للمؤسسة.
- الإعفاء من دفع حقوق الملكية على المقتنيات العقارية.
- التكفل جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من طرف الوكالة فيما يخص بعض الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

مرحلة الاستغلال: إعفاء لمدة 10 سنوات.

- الضريبة على أرباح الشركات IBS.
- الرسم على النشاط المهني TAP.
- إعفاء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء

ج- المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني [6]:

مرحلة الإنجاز 05 سنوات.

- الإعفاء من الحقوق، والرسم، والضريبة وغيرها من الاقتطاعات الجبائية المفروضة على السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة من السوق المحلية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل بالنسبة لعقود إنشاء المؤسسات ورفع رأس المال الاجتماعي للمؤسسة.
- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية على المقتنيات العقارية والإشارات القانونية.

مرحلة الاستغلال: إعفاء لمدة 10 سنوات.

- الضريبة على أرباح الشركاتIBS.
- الرسم على النشاط المهنيTAP.
- إعفاء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التابعة مباشرة للإنتاج.
- امتيازات إضافية يمكن أن تمنح من طرف المجلس الوطني للاستثمار.

ثالثا: أهم المعوقات التي يواجهها النشاط الإنتاجي في الجزائر:

يمكن تلخيص المعوقات التي تقف أمام ترقية قطاع إنتاجي في الجزائر في النقاط الآتية:

1. إن المحددات الأساسية للاستثمار هي الوصول إلى رأس المال. لكن في الجزائر، الوصول إلى رأس المال عن طريق السوق المالية والبنوك محدود وهذا ما يشكل عائقا رئيسيا أمام الاستثمارات الإنتاجية المكثفة. ففي الغياب شبه الكلي للسوق المالية، فوسيلة التمويل الأساسية للمؤسسات باستثناء الأموال الخاصة هي القروض البنكية. لكن الوصول إلى القروض المصرفية محدود ومكلف في نفس الوقت، الأمر الذي لا يشجع الاستثمار. فنظام الضمانات المطلوبة صارم.

2. إن تحسين الوصول إلى القرض وتخفيض تكلفة رأس المال ملازمان لترقية المؤسسات، وبالأخص من ناحية المعايير المحاسبية. إذ إن عدم ثقة البنوك في الدفاتر المحاسبية للمؤسسات يشكل فعلا عائقا أساسيا في منح القروض. إن برنامج تأهيل المؤسسات أخذ بعين الاعتبار هذه النقطة لكن من المؤكد يجب تعزيزها، خصوصا مع الانفتاح التجاري مع الاتحاد الأوربي.

3. الإطار القانوني: ويتعلق بتأمين حقوق الملكية، وتسوية النزاعات التجارية... إلخ هذا الإطار القانوني يبدو لغالبية الفاعلين الاقتصاديين غامضا وغير موثوق فيه. فالبنك الدولي يقدر أن 30 % من الفاعلين الاقتصاديين لا يثقون في المحاكم الجزائرية لفرض احترام حقوق الملكية.

4. مشكلة العقار الصناعي، وهي من بين العقبات الرئيسية التي تواجه تنمية المؤسسات الصناعية، حيث يعاني أصحاب المشاريع الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا من أجل الحصول على التراخيص الأخرى المكملة.

فالمجال العقاري يعتبر من المجالات المعقدة وذلك لتعدد الهيئات المتدخلة وتعدد النصوص القانونية. فسوق العقارات تنقصها الشفافية اللازمة ولم تتحرر بشكل يشجع على الاستثمار بحيث مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل وكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية والتي ضمت إلى الشباك الوحيد على مستوى وكالة تطوير الاستثمار، بالإضافة إلى خلق هيئة جديدة في مارس 2008 وهي الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري[7] ANIREF التابعة لوزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار. وقد عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومن أهم المعوقات التي واجهتها هذه الوكالة، محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي و بالتالي طغيان المضاربة على

العقار الصناعي حيث تم تحويل عدد معتبر من العقارات الصناعية إلى وجهة غير استثمارية كالبناء، وأدى ذلك إلى بروز عامل الندرة ومحدودية العرض. فحسب ANIREF فإن الطلب على العقار الصناعي الذي يقدر ب 6400 هكتار يتجاوز بكثير العقار الصناعي المتاح والمقدر ب 3552 هكتار، مما ينجم عنه ارتفاع قيمة العقار الصناعي. فآخر الإحصائيات المقدمة سنة 2010 من طرف نفس الوكالة، تشير إلى أن المتر المربع من العقار الصناعي تجاوز قيمة 40 ألف دينار. هذا يعني أن المستثمر يحتاج إلى مبالغ ضخمة للحصول على عقار صناعي قبل بداية المشروع.

5. غياب ثقافة القطاع الخاص. فالدولة ما زالت تلعب دورا محوريا فيما يسمى بالنخبة. فالقطاع الخاص مازال ينظر إليه على أنه أقل من القطاع العام.

6. تكلفة الدخول إلى السوق المحظورة على الفاعلين الاقتصاديين الجدد التي سبق التطرق إليها في الحوافز الاقتصادية الجزئية والمتعلقة بالوصول إلى القرض والتكلفة المعتبرة للمعاملات.

7. أهمية الشبكة: (l'importance du réseau) يبدو أن الشبكة تعوض الإطار القانوني في الجزائر للحصول على: القرض، والاعتماد، والأراضي، والتصريح الإداري.... وهنا تطرح مشكلة التواطؤ بين القطاع الخاص والقطاع العمومي. هذا الإطار يسمح لرجال الأعمال بالحفاظ على المنافسين المحتملين خارج السوق. وبالطبع، هذا النظام معيق ومكلف كثيرا بالنسبة للمستثمر الجديد.

8. الانفتاح السريع للاقتصاد الجزائري أثر على الصناعة حيث أدى ذلك إلى غلق العديد من المؤسسات (صناعة النسيج والجلود).

كل هذه العوامل تلقي بثقلها على بيئة الأعمال، إذ احتلت الجزائر سنة 2012 المرتبة 150 من مجموع 185 بلدا من حيث سهولة ممارسة الأعمال. و**الجدول رقم (1)** يتضمن بعض المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر خلال سنة 2012.

يتضح إذن من هذا الجدول أن هناك مجهودات كبيرة على الجزائر بذلها لأجل تحسين الآجال وشفافية الإجراءات الإدارية. وبهذا الخصوص غالبا ما ينظر إلى الجزائر على أنها بلد غير مستقر يتميز بثقل الإجراءات وتعقيدها وعدم ملاءمتها وبضعف فعالية دولة القانون[8] إذ إن مؤشر دولة القانون لسنة 2012 يجعلها تحتل المرتبة 122 من بين 179 بلدا، كما يسيطر عليه الفساد، فحسب منظمة المجتمع المدني لمحاربة الفساد فإن الجزائر اجتاحها الفساد منذ سنوات فهي احتلت سنة 2012 المرتبة 105 من بين 176 بلدا بمجموع نقاط يعادل34 /100[9]. فعلى الرغم من الالتزامات المتعددة من طرف السلطات الرسمية لمحاربة هذه الظاهرة، تبقى الجزائر من بين الدول الأكثر فسادا في العالم، وهو ما يعني في نظر رجال الأعمال والمستثمرين أن النظام العام في الجزائر يشجع بيئة التقدير الشخصي وإقصاء المنافسة الشريفة ويمنع سيولة المعلومات.

الخاتمة والاقتراحات:

نلاحظ إذن، أن الحوافز للاستثمار المنتج والتصدير موجودة لكن وحدها ليست كافية لأن تكاليف المعاملات مرتفعة من جهة، وعملية الوصول إلى القرض صعبة جدا من جهة أخرى. ففي هذا الإطار، يكون إقامة نشاط تجاري أسهل بكثير من إقامة نشاط إنتاجي، حتى وإن تطلب ذلك رأسمال أكبر لأن النشاط التجاري أقل خطرا وأكثر مردودية، مما يؤدي إلى خلق مجموعة قوية من رجال الأعمال ليس لها أي مصلحة في قيام إنتاج محلي تنافسي.

لكن ومما لا شك فيه يبدو أن الحكومة الجزائرية تريد استخلاص دروس من الصدمات البترولية السابقة، بادخار جزء كبير من الريع البترولي واستعمال الجزء الآخر في تنويع الاقتصاد، بالأخص من خلال السياسة الصناعية الجديدة. فالدولة الجزائرية تعطي لنفسها وسائل النجاح بتطوير الحوافز الاقتصادية الكلية الضرورية لتنمية القطاع الإنتاجي من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو. هذه الإجراءات التحفيزية تأخذ مسارا جيدا لكن ليست كافية لوحدها ويكبحها نقص الحوافز الاقتصادية الجزئية وبالأخص تكلفة المعاملات والوصول إلى القروض البنكية، و في هذا الخصوص يمكن تسهيل عملية وصول المؤسسات إلى التمويل البنكي بتعزيز حوافز البنوك على منح الائتمان من خلال ثلاثة إجراءات:

- تمويل الضمانات المطلوبة من طرف البنوك،
- تقوية برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية وبالأخص المعايير المحاسبية،
- رفع إنتاجية البنوك الجزائرية عن طريق عصرنتها.

وبما أن القطاع المصرفي الجزائري تسيطر عليه البنوك العمومية، فإن طريق الفعالية إلى تحسين وتسهيل الوصول إلى القرض، يمر بانفتاح مزدوج، انفتاح البنوك العمومية على رأس المال الخاص، وانفتاح السوق على المنافسة.

بالإضافة إلى المعوقات المؤسساتية التي تواجهها النشاطات الإنتاجية، والتي تعكسها تكلفة الدخول إلى السوق المحظورة على الفاعلين الاقتصاديين الجدد، نلاحظ الغموض الذي يسود الإطار القانوني وأهمية الشبكة للنجاح في ممارسة الأعمال، مما يطرح مشكلة التواطؤ بين القطاع العام والقطاع الخاص. يضاف إلى ذلك مشكلة العقار الصناعي المتعلقة بسوء تسيير الأراضي الصناعية مما جعلها محل مضاربة شديدة، وبهذا الخصوص فإن خلق مناطق صناعية خاصة يمكن أن يساهم في حل جزئي لهذه المشكلة.

إذن يجب أن تكون هناك إرادة سياسية تفوت بكثير تلك التي تعكسها السياسة الصناعية الجديدة للتخلص من العوائق المؤسساتية التي تقف أمام ترقية النشاطات الإنتاجية والنهوض بها.

ملحق

الشكل رقم (1)

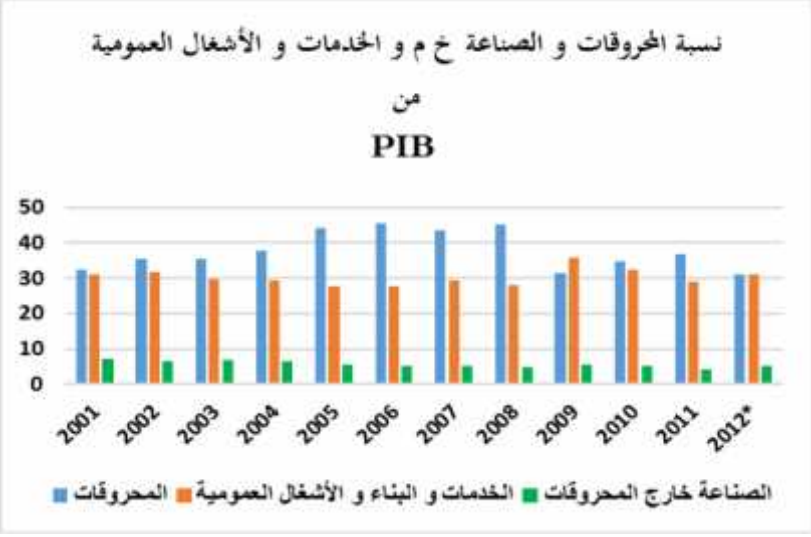

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر http://www.bank-of-algeria.dz [10]

*تقديرات صندوق النقد الدولي

الشكل رقم (2)

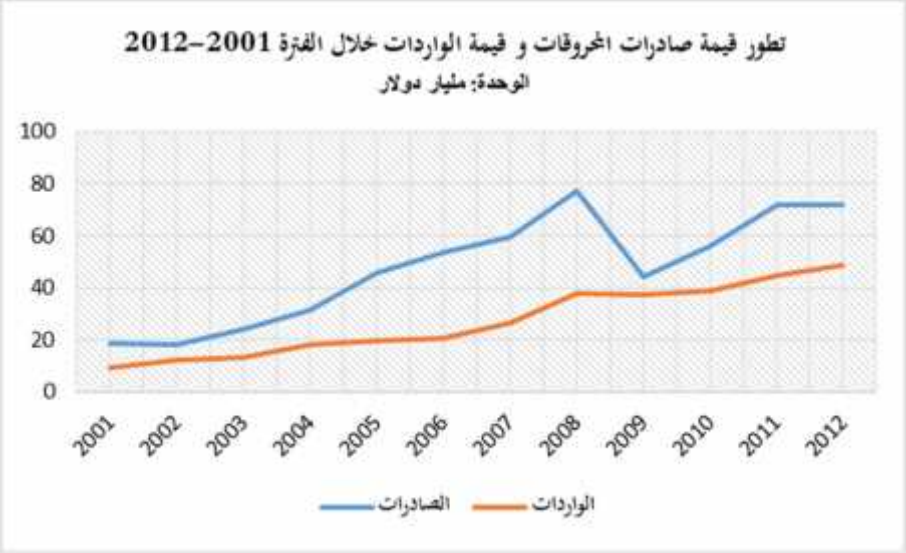

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر [11] http://www.bank-of-algeria.dz

الشكل رقم (3)

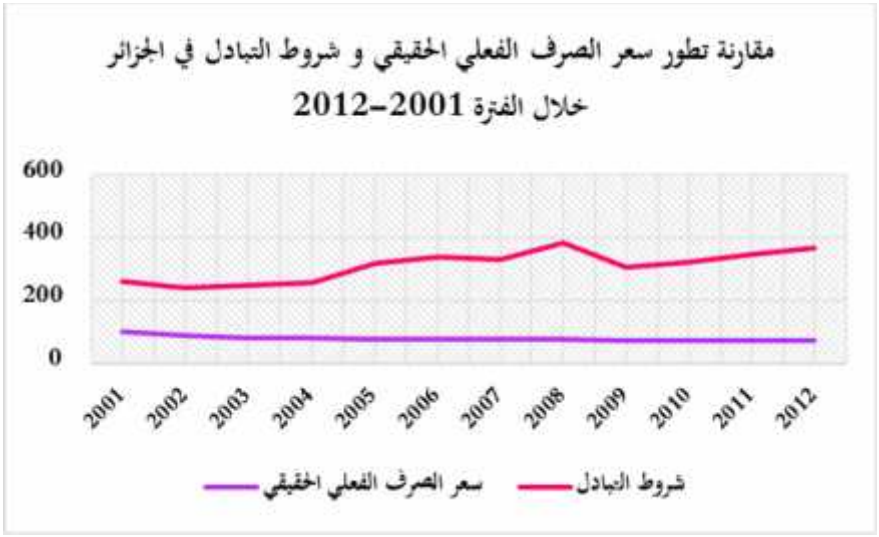

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي[11] http://www.imf.org

الجدول رقم (1)

بعض المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر خلال سنة 2012

المؤشر	سهولة أداء الأعمال	تحويل الملكية	خلق المؤسسات	الحصول على القرض	تنفيذ العقود
الترتيب من بين 189 بلدا.	153	173	164	130	129

المصدر : [13] http://francais.doingbusiness.org

الإطار رقم (1):

سلوك سياسة الصرف في الجزائر:

يتحدد سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري شهريا من طرف بنك الجزائر وهو مرتبط بمؤشر الأسعار في الجزائر وأهم شركائها التجاريين وبهيكل التجارة الخارجية وسعر الصرف الاسمي بالنسبة للدولار. وهدف سياسة صرف الدينار الجزائري هو استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي لتجنب تدهور القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

توجد ثلاث ظواهر تتحكم في تغيرات سعر صرف الدينار: سعر الصرف الفعلي الحقيقي المرجعي المحدد من طرف السلطات، والتغيرات الناتجة عن التذبذبات الحرة للعملات فيما بينها وأخيرا التغيرات الناجمة عن العرض والطلب على العملات في سوق الصرف بين البنوك. ويتدخل بنك الجزائر في هذه السوق كعارض للعملات مما يسمح له بالتأثير على توجه سعر الصرف من خلال بيع أصول مالية بالعملة الأجنبية مقابل أصول بالعملة المحلية لتغذية السوق بالعملات الأجنبية اللازمة لتقليص السيولة الزائدة المحتملة، ويقوم بنك الجزائر بالعملية العكسية (شراء أصول مالية بالعملة الأجنبية مقابل أصول بالعملة المحلية) في حالة نقص السيولة، بغرض عدم المساس بالأساس النقدي، وبالتالي قطع قناة الاتصال بين عرض النقود وسعر الصرف. وبهذا التدخل، يتمكن بنك الجزائر من التعديل الدوري لسعر الصرف الاسمي لجعل سعر الصرف الفعلي الحقيقي مستقرا.

إطار رقم (2):

السياسة الصناعية الجديدة:

تم إطلاق استراتيجية صناعية جديدة، تهدف إلى إعادة الاعتبار للنسيج الصناعي الجزائري الذي أهمل تماما، ونظمت لهذا الغرض الجلسات الوطنية للصناعة أيام 26 و27 و28 فيفري 2007، بمشاركة واسعة من الأطراف المعنية بالموضوع، وسمحت بتحديد التوجيهات الأربعة الهامة وهي:

- تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية.
- تحديد مبادئ الاستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية.
- سياسة تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينيات، وبالخصوص الإصلاح البنكي، وبروز سوق رؤوس الأموال، وإنشاء سوق للعقار الاقتصادي، وتعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك.

كما تم تحديد ثلاثة أنماط من الفروع الصناعية التي تمتلك قدرات للتنمية وهي: الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي، والتي ترتكز على تحويل المواد الأولية مثل: البتروكيمياء فرع الأسمدة والنسيج ومنتوجات الكمياء العضوية والمعدنية، والصناعات الصيدلانية والبيطرية، وصناعات الحديد والصلب، والصناعة المعدنية غير الحديدية (الألمنيوم)، وصناعة مواد البناء، والصناعات التي تربط تنميتها بوجود صناعات أخرى مثل الصناعات الغذائية والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية.

فضلا عن ترقية الصناعات الجديدة أو تلك التي يسجل فيها البلد تأخرا والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد مثل: الصناعات والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وصناعة السيارات.

وتحدد دور الدولة في إطار الاستراتيجية الصناعية الجديدة في" التخطيط والتسهيل" الذي يظهر من خلال تحديد الفروع الواجب تنميتها، وتمويل المشاريع وتوفير المناخ المناسب للاستثمار ودفع عمليات البحث والتكوين.

كما أعطى صناع القرار أهمية قصوى لبعض الصناعات الجديدة والتي ينعدم وجودها بالجزائر، مثل صناعات تكنولوجيات الإعلام والاتصال وصناعة السيارات، ويرجع الاهتمام بمثل هذه الصناعات لإدراكهم بمدى ثقل أعباء التقدم العلمي والتكنولوجي الوارد من البلدان المتقدمة.

ولتجاوز هذه الوضعية، قامت السلطات العمومية بوضع سياسة خاصة تهدف إلى نقل التكنولوجيا، فيما طلبت من الشركاء الأجانب الراغبين في الاستقرار بالجزائر جلب التكنولوجيا وتكوين الإطارات الجزائرية على كسب هذه التقنيات، وهي تدرك أن الإبداع وتثمين نتائج البحث العلمي تعتبر أيضا وسيلة لتقليص الفجوة التكنولوجية لدى المؤسسات.

ولتقريب عالم الصناعة من البحث العلمي، قامت الحكومة بتطبيق برامج تهدف إلى تشجيع المؤسسات للإبداع، خاصة عبر منح جائزة وطنية للإبداع وإنشاء مراكز لدعم التكنولوجيا والإبداع.

الهوامش:

1-تعود نظرية المرض الهولندي إلى ظاهرة تخفيض التصنيع التي كان ضحيتها الاقتصاد الهولندي خلال السبعينيات إثر اكتشاف واستغلال احتياطيات الغاز الطبيعي خلال الستينيات. وحسب هذه النظرية، فإن الظاهرة تحدث عندما يتلقى اقتصاد بلد ما صدمة خارجية موجبة في شكل ارتفاع عنيف ومعتبر في المداخيل الخارجية (إيرادات البترول مثلا) يؤدي إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة المحلية مما ينجم عنه انخفاض تنافسية الصناعة المحلية في السوق العالمية.

2-Djoufelkit-Cottenet H. Boom de ressources exogènes et développement manufacturier en Egypte: l'illusion du syndrome hollandais, thèse de doctorat, CERDI, université d'Auvergne. 2003

3-Benabdellah Y. «Croissance économique et dutch disease en Algérie». Cahiers du cread, n°75, Alger, 2006

4- شركاء الجزائر التجاريون الرئيسيون هم: ألمانيا والنمسا، وبلجيكا، وكندا، والصين، وإسبانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان، وهولندا، والمملكة المتحدة، والسويد، وسويسرا و تركيا.

5- http://www.andi.dz .Consulté le 25/05/2014 .

6- تتمثل في الفروع الصناعية التي تمتلك قدرات للتنمية وهي: الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي، والتي ترتكز على تحويل المواد الأولية مثل: البتروكيمياء فرع الأسمدة والنسيج ومنتوجات الكمياء العضوية والمعدنية، والصناعات الصيدلانية والبيطرية، وصناعات الحديد والصلب، والصناعة المعدنية غير الحديدية (الألمنيوم)، وصناعة مواد البناء، بالإضافة إلى الصناعات والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وصناعة السيارات.

7- Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière. www.aniref.dz. Consulté le 10/05/2014.

8- يقصد بدولة القانون الطريقة التي يتم بها التفكير في القوانين و التشريعات و وضعها و تطبيقها من طرف السلطات الرسمية للبلد.

9- http://francais.doingbusiness.org. Consulté le 12/05/2014.

10- Banque d'Algérie. Rapports annuels 2003,2007, 2009 et 2011.

11-http://www.bank-of-algeria.dz. Consulté le 09/05/2014.

12-http://www.imf.org. Consulté le12/05/2014.

13-http://francais.doingbusiness.org. Consulté le 12/05/2014.